

Distr.: Limited
27 June 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والخمسون
٢٧-٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها
الرابعة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد هيروشي أونوما (اليابان)

إضافة

مسائل التنسيق: تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم
المتحدة المعني بالتنسيق

(البند ٤ (أ) من جدول الأعمال)

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة
الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الرابعة المعقودة في ٣ حزيران/يونيه
٢٠١٤، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة
الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣ (E/2014/69).



الرجاء إعادة استعمال الورق

020714 020714 14-56512 (A)



٢ - وعرضَ مدير مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير، وأجاب على الأسئلة المثارة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣ - رحبت الوفود بالتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٣ وأقرت بأهمية الدور الذي يضطلع به المجلس وهيئاته الفرعية، لا سيما في ظل مواصلة المجتمع الدولي التصدي لعواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. واعترف بالتقدم الذي أحرزه مجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف تعزيز التنسيق والاتساق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل السياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية.

٤ - وأكدت الوفود على أهمية كفالة أن يسترشد عمل المجلس بالولايات الحكومية الدولية. ورأى بعض الوفود أن مهمة التنسيق التي يضطلع بها المجلس ضرورية لتحسين استخدام الموارد وزيادة أثرها إلى أقصى حد، وتجنب تكرار العمل بين كيانات الأمم المتحدة، وتحسين الكفاءة والفعالية والقدرة على التكيف في منظومة الأمم المتحدة.

٥ - واعتُبر التقرير الاستعراضي السنوي إسهاماً مهماً في تحسين شفافية المجلس ومساءلته. وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحه لما يتضمنه التقرير من معلومات تفصيلية عن مجموعة واسعة من الأنشطة المنفذة تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين. ورغم تسليم عدة وفود بعدم توافر إمكانية لمعالجة كل موضوع من المواضيع بشكل مفيد، فقد حددت تلك الوفود مسائل عدة باعتبارها من المسائل الهامة التي لا ترد في التقرير. وعلى ضوء الولايات التي تدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة على الصعيد القطري، ودعم المشاريع التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووجهت دعوات إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لمعالجة هذا الموضوع. وشملت المسائل الأخرى التي تهتمُّ الوفود والتي لم يتناولها التقرير الدور التحوُّلي للتكنولوجيا، وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تمرُّ بزاعات أو البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، والأمراض غير المعدية. وطلبت الوفود أيضاً توضيحاً بشأن التنويه على وجه الخصوص بالثقيف الجنسي الشامل في تعليم الشباب.

٦ - واستفسرت الوفود عن طبيعة الولاية المتمثلة في إدماج سيادة القانون في عمل الأمم المتحدة، وأكدت مجدداً أهمية السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بوصفها ولايات رئيسية للأمم المتحدة.

٧ - وأقرت الوفود بجهود مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تعزيز الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة. وطُلبت توضيحات عن طابع "المساهمات المشتركة" المقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة. ورحب عدد من الوفود بقرار المجلس تنظيم اجتماع جانبي رفيع المستوى في إطار المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - وأشار إلى أن اللجنة أكدت مجدداً، في دورتها السابقة، على أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورحبت بالاستعراض الدوري الذي يُجريه مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تنفيذ تلك الأهداف على الصعيد القطري. وأعرب عن رأي مفاده أن العمل المنسق لا يزال يؤدي دوراً رئيسياً على مسار تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. وأعربت الوفود عن ارتياحها لأن عملية الاستعراض التي يُجريها مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تنفيذ الأهداف قد بدأت بالفعل تؤتي ثمارها، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي. وشجّع المجلس على مواصلة العمل الذي يبذله من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وسعى وفد إلى الحصول على تلميحات بأن عملية الاستعراض التي يُجريها المجلس لا تشكل تكراراً لإجراءات متخذة على مستوى آخر. وطلب وفد آخر الحصول على مزيد من المعلومات عن الاختناقات التي تحدث على المستوى القطري، وما جرى تحديده من حلول لمعالجة هذه المسألة في عمليات الاستعراض المنفذة حتى الآن. وسأل أحد الوفود عما إذا كان المجلس قد استعرض التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية).

٩ - وفيما يتعلق بالعمل الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف تنسيق الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وُجّه سؤال عن الاستعراض الذي أجرته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بشأن النتائج والتوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المعنون إقامة شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة. وتم التأكيد أنه لا ينبغي للمجلس أن يحاول الحكم مسبقاً على نتائج المناقشة الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - ورغم التأكيد مجدداً على أهمية أنشطة التنسيق التي ينفذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في سياق الاستعدادات الجارية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أعرب عن قلق شديد بشأن قرار منظومة الأمم المتحدة دعم النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المذكور أعلاه

الذي أعده فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تم التركيز على أن الجمعية العامة لم تنظر في التقرير ولم تتخذ إجراءات بشأنه.

١١ - وأبدت الوفود تأييدا إلى حد كبير للجهود التي يبذلها المجلس من أجل تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها داخل منظومة الأمم المتحدة، في مجالات من بينها الهجرة الدولية والتنمية، والشباب، وتغير المناخ. وطلبت الوفود مزيدا من المعلومات بشأن الولايات المرتبطة بجرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني.

١٢ - وأشارت الوفود إلى الأنشطة التي ينفذها مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن حقوق الإنسان، وأعربت عدة وفود عن دعمها لجهود المجلس الرامية إلى دمج تلك المسألة في أعماله، مع التشديد على ضرورة تحقيق الاتساق في السياسات في هذا المجال. وتم التأكيد على أن حقوق الإنسان هي مسألة ذات طابع عالمي، وأنها ليست ذات صلة بالبلدان النامية فحسب. وطلبت عدة وفود توضيحات بشأن أي روابط قائمة بين الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والأهداف الإنمائية، ومزيدا من المعلومات أيضا عن قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بنشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين، بما في ذلك تحديد الأفرقة القطرية التي أرسل إليها مستشارون، والبلدان التي طلبت المساعدة في مجال تنمية القدرات استعدادا للاستعراض الدوري الشامل الذي يُجرىه مجلس حقوق الإنسان. وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان. ووُجّه سؤال بشأن نشر المنشور الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعنوان تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياق التنمية: قصص من الميدان.

١٣ - ووُجّهت أسئلة عن الأساس التشريعي الذي يقوم عليه نشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين. وفي هذا الصدد، طُلب أيضا الحصول على معلومات بشأن الأساس التشريعي لهذا النشر من كلٍّ من لجنة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعرب عن معارضة شديدة إزاء أي محاولة لفرض شروط بشأن الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية.

١٤ - وفيما يتعلق بعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلق بتعزيز فعالية وكفاءة واتساق وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، أُشيد بعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إجراءات التشغيل الموحدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لما حققه من تحسين في أوجه الكفاءة على الصعيد القطري. ووُجّه سؤال عن المرحلة التي بلغتها مبادرات "توحيد الأداء".

١٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود المجلس الرامية إلى تحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال إدارة الموارد البشرية وخدمات الخزانة المشتركة والمشتريات. وشجّع المجلس على مواصلة عمله الهادف إلى تنسيق أساليب العمل وتبسيطها. وفيما يتعلق بالمرفق المشترك لخدمات منظومة الأمم المتحدة في برازيليا، رأت الوفود أنه من المهم التشديد على الطابع التجريبي للمبادرة وانتظار نتائجها قبل تقييم ما إذا كانت ستحقق وفورات نتيجةً لزيادة أوجه الكفاءة وخفض تكاليف المعاملات. وطلب وفد الحصول على معلومات عن المنظمات التي تشكل جزءاً من مركز الخدمات المشتركة. وطلبت توضيحات عما إذا كان المجلس قد بذل جهوداً لتبسيط تنفيذ البرامج على الصعيد القطري، لا الخدمات الإدارية فحسب، مما من شأنه أيضاً أن يحقق وفورات مالية وأن يزيد من الأثر الناجم في المجتمعات المستفيدة. وفيما يتعلق بالنظام الجديد لتسجيل البائعين، أعربت عدة وفود عن تقديرها لجهود المجلس الرامية إلى زيادة فرص استفادة بائعين ينتمون إلى بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عروض الشراء، وذكرت أنهما تتطلع إلى معرفة المزيد عن النتائج التي حققتها هذه المبادرة في التقرير الاستعراضي السنوي المقبل. وأشار إلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وطلبت أيضاً توضيحات عن طبيعة دور مجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتصل بأسعار الموظفين المعيّنين لفترات قصيرة لأداء مهام الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية.

١٦ - ولاحظت الوفود أن الخطط الاستراتيجية التي اعتمدها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تشكل أساساً سليماً لنهج يركز على تحقيق النتائج على صعيد التنسيق. ووجه أحد الوفود سؤالاً عن مواءمة الإطار الزمني للخطط الاستراتيجية (٢٠١٣-٢٠١٦) مع دورة الإطار الاستراتيجي. وطلبت المزيد من المعلومات عن السبل التي يعتزم المجلس استخدامها في التعامل مع التعقيد المتزايد للاتجاهات السائدة في بيئة عمل الأمم المتحدة، وندرة الموارد وسائر الاتجاهات الطويلة الأمد.

١٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لإدخال تحسينات على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ولا سيما في عرض إحصاءات منظومة الأمم المتحدة. وجرى الاستفسار عن أعضاء المجلس وهيئاته الفرعية. ورحبت الوفود بمواصلة التعاون بين المجلس والهيئات الأخرى الممولة تمويلًا مشتركًا.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨ - أشارت اللجنة إلى الإسهامات المقدمة من مجلس الرؤساء التنفيذيين، في عام ٢٠١٣، من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل السياسات والمسائل التنفيذية والإدارية.

١٩ - ورحبت اللجنة، على وجه الخصوص، بالجهود المكثفة التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين في الإعداد للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة، وكذلك بالعمل على التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة له، وبالنهج الفعال لدعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق نتائج ملموسة، في جملة أمور.

٢٠ - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة قد دعت الأمين العام، في قرارها ٦٧/٢٩٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، إلى أن يدعم، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، اتباع نهج منسق فيما يتعلق بتعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة. وأوصت اللجنة، مع التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ ذلك القرار، بأن تطلب الجمعية إلى المجلس توفير معلومات عن تنفيذ القرار والإبلاغ عن التقدم المحرز في المستقبل في تقاريرها المقبلة المقدمة إلى اللجنة.

٢١ - وأقرت اللجنة بالعمل المستمر الذي يبذله مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل تنسيق ممارسات العمل وتبسيطها، ورحبت بفرص تعزيز أوجه الكفاءة من خلال الحد من الأعباء الإدارية والإجرائية سعياً إلى زيادة الاتساق والتنسيق والفعالية والمساءلة والمصدقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وطلبت اللجنة أن يجري إبلاغها عن التقدم المحرز في هذا الصدد في المستقبل، وأوصت بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة الاستمرار في معالجة هذه المسألة.

٢٢ - وأحاطت اللجنة علماً بإنشاء مركز متكامل للخدمات وبدء عمل مرفق مشترك لخدمات منظومة الأمم المتحدة في برازيليا، وأكدت أن نتائج هاتين المبادرات لم تُحدد بعد من حيث الكفاءة والتكاليف.

٢٣ - ورحبت اللجنة بعمل المجلس بشأن تنفيذ الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء. وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وبصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بتبادل الأمثلة عن الخبرات الجيدة والدروس المستفادة مع مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء.

٢٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يشجّع على مواصلة إدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة العادية على الصعيد القطري للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، على مستوى الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين الإبلاغ عن النتائج المحققة في النظام الجديد لتسجيل البائعين من حيث زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء في منظومة الأمم المتحدة وفقاً للقواعد والأنظمة السارية.

٢٦ - وأكدت اللجنة على الدور الرئيسي الذي ينبغي لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يضطلع به لكفالة توافر دعم منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد ومتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفقاً للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يُدرج في التقرير السنوي المقدم من المجلس إلى اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين، معلوماتٍ عن سبل ووسائل تعزيز الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، لكفالة إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بهذه الخطة العالمية.

٢٧ - وأحاطت اللجنة علماً بالفقرة ١٦ من التقرير، وأشارت في هذا السياق إلى الفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٦/٦٨ المتعلق ببدء عملية مفاوضات حكومية دولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأكدت مجدداً في هذا الصدد على ضرورة أن يحترم مجلس الرؤساء التنفيذيين القرارات الحكومية الدولية ذات الصلة أثناء إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

٢٨ - ولاحظت اللجنة الإشارة الواردة إلى سيادة القانون في الفقرة ١٧ من التقرير، وذكرت في هذا السياق أن الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة هي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

٢٩ - وأكدت اللجنة مجدداً توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

(أ) الحاجة إلى كفالة أن تكون الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالاتساق على نطاق المنظومة، متمشية مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) الحاجة إلى كفالة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال المشتريات.

٣٠ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل الحوار المباشر والموضوعي القائم بين المجلس والدول الأعضاء، وفقاً للفقرة ٤ من قرارها ٢٨٩/٦٤، سعياً إلى زيادة تحسين وتعزيز شفافية مجلس الرؤساء التنفيذيين ومساءلته أمام الدول الأعضاء.